لتوفير إطار للتعاون وتنفيذ البرامج المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

«البترول» توقّع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات

■ المذكرة تتضمن تحديد برامج تعاون مشترك لجعل «مؤسسة البترول» نموذجاً للمؤسسات المستدامة ■ التعاون بإعداد الدراسات لضمان تنفيذ الأغراض الأساسية للمذكرة.. بما يؤدي لمنع التصحر نهائياً

طارق عرابي

في إطار حرصها على التنمية المستدامة والسعي لتحقيق أهدافها، وقعت مؤسسة البترول الكويتية مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «موئل» للتعاون في هذا السياق.

ووقع المذكرة عن مؤسسة البترول الكويتية الرئيس التنفيذي هاشم هاشم، فيما وقعها عن برنامج «موئل» المدير الإقليمي العربي لبرنامج المستوطنات البشرية عرفان علي، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتهدف المذكرة إلى توفير إطار للتعاون يقوم من خلاله الجانبان بالعمل معا للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ هذا التعاون داخل الكويت، ذلك الأنشطة الأساسية المرتبطة بمدن الكويت.

وتتضمن المذكرة في بنودها تحديد برامج التعاون المشترك لتنفيذ مشاريع محددة تهدف لجعل مؤسسة البترول الكويتية نموذجا للمؤسسات المستدامة والقادرة على الصمود، والعمل معا من أجل تحسين الأداء البيئي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والكويت، وتقديم الاستشارات البيئية واستشارات الاستدامة ذات الصلة بمشاريع القطاع النفطي وبما يحقق أهداف التنمية الحضرية المستدامة، من خلال التركيز على تعافي البيئة والحوكمة الحضرية ودعم القدرات، فضلا عن الاندماج الاجتماعي وإدارة الخدمات الأساسية، بما في ذلك تنفيذ المشاريع البيئية الجديدة في القطاع النفطي، وبما يؤدي إلى رفع سمعة الكويت إقليميا وعالميا.

كما تتضمن التعاون في إعداد الدراسات لضمان تنفيذ الأغراض الأساسية من هذه المذكرة، وبما يؤدي إلى منع التصحر نهائيا، وتعزيز الوضع البيئي للمناطق المفتوحة في الكويت، وتأمين الاستدامة البيئية، والعديد من الأنشطة المرتبطة بها في نطاق المدن، ومنها مكافحة الزحف الرملي، وتعزيز التخضير، وزراعة النباتات الفطرية.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «الموئل» الوكالة المنسقة لأنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أنه مسؤول مع الحكومات عن تعزيز وتوطيد التعاون مع كل الشركاء، بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات الخاصة وغير الحكومية في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخصوصا الهدف الحادي عشر المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

هاشم هاشم وعرفان علي خلال توقع الاتفاقية (متين غوزال)

هاشم هاشم وعرفان علي يتبادلان الاتفاقية عقب توقيعها

في إطار دعم البنك لحملة «لنكن على دراية»

«بوبيان»: استخدام شبكات التواصل أفرز أنواعاً من الجرائم الإلكترونية

أكد المدير الأول في إدارة الرقابة الشرعية ببنك بوبيان الشيخ محمد البراك، أن الاستخدام المتزايد والانتشار السريع لشبكات التواصل الاجتماعي أدى إلى كثير من المخاطر إذ أفرز أنواعا جديدة من الجرائم وهي «الجرائم المعلوماتية» كجرائم الاختلاس والتزوير التي تتم بالوسائل الإلكترونية، وإطلاق الحسابات الوهمية بقصد ارتكاب أنواع مختلفة للجرائم الإلكترونية.

وأضاف: «اتسعت في العصر الحديث دائرة استخدام الشبكات الدولية للمعلومات كوسيلة للاتصال في شتى مجالات الحياة لتحقيق ما تصبو إليه الإنسانية من اختصار للوقت والمسافات والجهد البدني والذهني، وأصبحت شبكات وسائل التواصل الاجتماعي «تحوي معلومات لا تقع تحت حصر تتعلق بكافة ميادين الحياة الشخصية والاقتصادية والعلمية وغيرها».

وقال البراك: «جاءت شريعتنا الإسلامية الغراء التي سعت إلى المحافظة على الأموال بأقوم الطرق وأعدلها، وأعظمها وأنفعها إذ تعد الأموال أحد الضروريات الخمس التي جاءت شريعتنا بوجوب حمايتها ودرء المفاسد عنها، وما ذلك إلا لما في التفريط فيها من الفساد والإثم العظيم، والخطر الأكيد».

وأضاف «نهانا الله جل جلاله أن نأكل أموال بعضنا بالباطل، وبدون وجه حق فقال: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) [البقرة: 188]، إذ عد بعض العلماء هذه الآية الكريمة أصلا من الأصول التي يقوم عليها إصلاح المعاملات، ومن أهم الدعائم والمرتكزات التي يبنى عليها الاقتصاد، وما من شك أن تعاليم الإسلام المتقررة في جميع أبواب العقود التجارية، بل وفي كتب المعاملات المالية تقوم على هذا المبدأ الإسلامي السامي.

من ناحية أخرى، أكد البراك دعم البنك لمبادرة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية من أجل رفع الوعي لدى المواطنين والمقيمين بالأنشطة المصرفية المختلفة.

الشيخ د. محمد البراك

الاحتيال الإلكتروني

قال البراك إن الله عز وجل كرر هذا النهي في كتابه الكريم، فقال جل جلاله: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) [النساء: 29]، قال الإمام السعدي في تفسيره: «ينهى تعالى عباده المؤمنين أن يأكلوا أموالهم بينهم بالباطل، وهذا يشمل أكلها بالغصوب والسرقات، وأخذها بالقمار والمكاسب الرديئة».

كما توعد الله جل جلاله الذين يأكلون أموال الناس بالباطل بعذاب أليم، فقال سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: (يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) [التوبة: 34].

ولفت البراك إلى أن ما يؤكد حفظ الشارع للأموال وتحريمها، وعدم جواز أخذها إلا بطيب نفس صاحبها أن رسول الله ﷺ كان مما ذكره في خطبة الوداع وشدد عليه (يا أيها الناس، أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام، قال: فأي بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام، قال: فأي شهر هذا؟ قالوا: شهر حرام، قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، فأعادها مرارا).

«أسواق المال» تطلق إستراتيجيتها الطموحة للتحول الرقمي

في إطار سعي هيئة أسواق المال لتحقيق رؤيتها لتكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين، فقد عملت الهيئة بشكل مستمر إلى تقييم وتحسين أعمالها بهدف رفع كفاءة الأعمال وفعاليتها، انطلاقا من استراتيجية الهيئة الحالية (2019/2018 ــ 2023/2022) وتحديدا هدف الاستراتيجية الثاني عشر والذي ينص على «تطوير البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية».

وفي هذا السياق، أطلقت الهيئة عدة مبادرات استراتيجية، وكانت إحداها مبادرة برنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال، والتي جاءت منسجمة مع رؤية الدولة وأهداف خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة، وتلبية لمتطلبات الواقع المعاصر لتعدد التقنيات ووتيرة تطورها المتسارعة وأثر ذلك على أداء المؤسسات وبيئة الأعمال.

ويمثل البرنامج توجها استراتيجيا ورقميا مهما لهيئة أسواق المال، يساهم في تحقيق رؤية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، وكذلك نحو تحقيق التوجهات الاستراتيجية التنموية للدولة والتي تسعى الى تحقيقها حتى عام 2035 كجزء من رؤية الكويت «كويت جديدة» وبالتحديد رؤية «تحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة»، كما يساهم أيضا في مرتكزات خطة التنمية الوطنية وتحديدا ضمن الركائز «إدارة حكومية فعالة واقتصاد متنوع ومستدام ورأسمال بشري ابداعي».

وقد بدأت لبنة البرنامج في ديسمبر 2019، حيث تم إطلاق برنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال في ذلك الحين عن طريق تشكيل لجنة عليا تحت مسمى اللجنة التوجيهية لبرنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال وتحديد مهامها واختصاصاتها، والتي جاءت أولى توصياتها بتشكيل فريق خاص من كوادر الهيئة معني بإعداد استراتيجية التحول الرقمي لهيئة أسواق المال، بحيث تكون الاستراتيجية هي المرجع الرئيسي لإطلاق مبادرات البرنامج وقياس تحقيقها لأهدافها.

وقد قام الفريق بإعداد دراسة تفصيلية لمتطلبات إعداد استراتيجية التحول الرقمي شاملة التوصيات، وقد تضمنت الدراسة تقييم الهيئة من جانب الجاهزية الرقمية بالإضافة الى إجراء مقارنات معيارية مع عدد من المؤسسات المثيلة ضمن مجموعة مختارة من الدول بغرض الاطلاع على الممارسات المطبقة والدروس المستفادة من تلك التجارب.

كذلك شملت الدراسة تحليلا لجوانب القوة والضعف وتقييما للبيئة الداخلية التقنية والبشرية، ومن ثم تحديدا للفجوات ما بين الوضع القائم والطموحات، وصولا إلى التوصيات النهائية للخطوات التصحيحية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي للهيئة، والتي على ضوء مخرجاتها بدأ الفريق بالعمل على إعداد استراتيجية التحول الرقمي باتباع منهجية الأداء المتوازن للتخطيط الاستراتيجي.

4 ركائز استراتيجية

تم إطلاق استراتيجية التحول الرقمي لهيئة أسواق المال في أكتوبر 2021، وجاءت الاستراتيجية مبنية على 4 ركائز استراتيجية، هي:

1 ــ إدارة فعالة للبيانات
2 ــ تجربة متكاملة لأصحاب المصلحة
3 ــ تفوق تشغيلي
4 ــ توجيه الموارد

2,7٪ النمو المتوقع للناتج المحلي القطري في العام الحالي.. بدعم تحسن وتيرة النشاط التجاري

«الوطني»: ميزانية قطر ستعود للفوائض المالية في 2021

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر بنسبة 2,7٪ خلال عام 2021، وذلك في ظل تخفيف قيود السفر وتحسن وتيرة النشاط التجاري، وذلك بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد القطري بنسبة 3,6٪ في عام 2020.

ومن المتوقع أن يستفيد النشاط غير النفطي بصورة ملحوظة في عام 2022 من استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم، إضافة إلى تدفق الاستثمارات ضمن إطار أجندة التنويع الاقتصادي. كما سيؤدي ارتفاع أسعار الغاز، وجهود الضبط المالي، إلى تسجيل المالية العامة لفائض مرة أخرى في عام 2021. ويعد تقلبات أسعار الطاقة وارتفاع مستويات الدين أبرز المخاطر طويلة الأجل التي تهدد آفاق النمو في حين يشكل تحسن العلاقات مع دول الجوار تطورا إيجابيا.

بعد الانكماش الذي سجله الاقتصاد القطري بنسبة 3,6٪ في العام الماضي نتيجة لتداعيات الجائحة، من المتوقع أن يرتفع النمو خلال عام 2021 إلى 2,7٪ في عام 2021 وبنسبة 2,8٪ في المتوسط خلال الفترة 2022ــ 2024.

وبعد تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال وحرية التنقل منذ منتصف عام 2021، بدأت ثقة المستهلك والنشاط التجاري في اكتساب المزيد من الزخم، مما ساهم في تعزيز نمو القطاع غير النفطي. إذ بلغ مؤشر مديري المشتريات 58,2 في أغسطس الماضي، والذي يعد ثاني أعلى مستوى يتم تسجيله.

كما يتوقع أن ينتعش الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 5٪ في عام 2021 (ــ8,5٪ في عام 2020). وسيقود قطاع الخدمات مسيرة تعافي الاقتصاد غير النفطي في عام 2022.

باقي التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

ضمن خطة تستهدف نقل 480 مقراً إقليمياً للرياض خلال 10 سنوات

44 شركة دولية تنقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض

وكالات: أعلنت السعودية أمس منحها تراخيص إلى 44 شركة دولية لإنشاء مقرات إقليمية في العاصمة (الرياض)، في إطار سعي المملكة إلى أن تصبح مركزا تجاريا إقليميا والتنافس على جذب رؤوس الأموال والمهارات الأجنبية. وذكر بيان صحافي أن هذه الشركات تشمل شركات متعددة الجنسيات في قطاعات منها التكنولوجيا والأغذية والمشروبات والاستشارات والتشييد، ومنها يونيليفر وبيكر هيوز وسيمنس.

وقالت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، في فبراير الماضي إنها ستمنح الشركات الأجنبية فرصة حتى نهاية 2023 لتأسيس مقرات لها أو المخاطرة بخسارة عقود حكومية نظرا لأنها تنافس من أجل جذب رؤوس أموال ومهارات أجنبية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط عن طريق فتح مجالات جديدة تخلق أيضا فرص عمل للسعوديين.

وقال فهد الرشيد الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض في بيان إن المقرات الجديدة ستضيف 67 مليار ريال (18 مليار دولار) إلى الاقتصاد وستوفر نحو 30 ألف فرصة عمل بحلول 2030.

وصرح الرشيد لـ «رويترز»، بأنه يتوقع أن تنتقل الشركات الـ 44 إلى الرياض في غضون عام، مضيفا أن بعضها اتخذ هذه الخطوة بالفعل. وذكر أن الهدف هو 480 شركة بحلول 2030.

وأعلنت المملكة هذا العام أن 24 شركة أبرمت اتفاقات لإنشاء مكاتب إقليمية رئيسية منها بيبسي وشلمبرجير وديلويت وبي دبليو سي وبكتل، بدلا من مراقبة عملياتها عن بعد من دبي في الإمارات. وقالت شركة دي دبليو إف الأوروبية للمحاماة أمس، إن الرياض ستصبح مقرها الإقليمي للخدمات التي تقدمها للشركات.

وذكر الرشيد ان هذه الخطوة لا تهدف لتفكيك عمليات الشركات في بقية الأنحاء، وقال: «يتعين أن يكون لكم مقر إقليمي هنا، لأن هذا ببساطة ليس عقدا اقتصاديا يمكنكم الاستمرار به أو الانسحاب منه، نريد أن نراكم لمدة طويلة».

ووصف رشيد المقرات الإقليمية بأنها تؤوي كافة مهام اتخاذ القرار الرئيسية، لكن لم يتضح كيف تصف جميع الشركات المقرات السعودية.